

تحرك عاجل

اعتقال محامية حقوقية بارزة

في 22 سبتمبر/أيلول 2019، اعتقل ضباط أمن، يرتدون ملابس مدنية، مدافعة حقوق الإنسان والناشطة البارزة ماهينور المصري؛ بينما كانت تغادر مبني نيابة أمن الدولة العليا بالإسكندرية، وأدخلوها حافلة صغيرة. واستجوبتها، لاحقاً، نيابة أمن الدولة على خلفية اتهام بـ"مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها"، وـ"نشر أخبار وبيانات كاذبة"، في قضية تتعلق بمظاهرات مناهضة للحكومة في مارس/آذار 2019، دون الاستناد إلى أدلة. وأمرت النيابة بعد ذلك باحتجازها بسجن القناطر للنساء لمدة 15 يوماً، على ذمة التحقيقات.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعييركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

في 22 سبتمبر/أيلول 2019، اعتقل رجال يرتدون ملابس مدنية محامية حقوق الإنسان ماهينور المصري في حوالي الساعة السابعة مساءً، بينما كانت تغادر مبني نيابة أمن الدولة العليا بالإسكندرية، وأدخلوها حافلة صغيرة مغادرين إلى مكان غير معلوم. وقد كانت بمقر النيابة لمتابعة ما آلت إليه التحقيقات بشأن هؤلاء الذين اعتقلوا خلال احتجاجات اندلعت في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019،

لمطالبة الرئيس عبد الفتاح السيسى بالاستقالة من منصبه. و في 23 سبتمبر/أيلول 2019، استجوبتها نيابة أمن الدولة، وأمرت باحتجازها لمدة 15 يوماً بسجن القناطر للنساء، إلى حين استكمال التحقيقات في القضية 488 لعام 2019 المتعلقة بالاحتجاجات المناهضة لحكومة في مارس/آذار 2019. وتواجه ماهينور المصري تهم من قبيل "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها"، و"نشر أخبار وبيانات كاذبة"، و"استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر شائعات".

ويأتي اعتقال ماهينور المصري في خضم أكبر حملة قمعية شنت في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى، إذ اعتقل ما يزيد عن 2,300 شخصٍ على خلفية احتجاجات اندلعت في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالبت الرئيس السيسى بالاستقالة من منصبه.

وتعتبر منظمة العفو الدولية أن ماهينور المصري مدافعة عن حقوق الإنسان وسجينه رأى، لم تُحتجز سوى لعملها السلمي في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن ثم، نطلب إلى سيادتكم أن تُفرجوا، فوراً ودون قيد أو شرط، عن ماهينور المصري. وندعوكم إلى أن تعلموا على إتاحة السبل أمامها للاتصال بمحاميها وأسرتها، وكذلك على حمايتها من التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وذلكريثما يُفرج عنها. وأخيراً، نحث السلطات المصرية على أن تُفرج على الفور عن كافة من اعتقلوا دون سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع.

وتقضوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، اندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه. ويُعتقد أن اندلاع الاحتجاجات جاء على إثر مزاعم الفساد التي نشرها محمد علي المقاول السابق في الجيش؛ إذ اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة. وقد وثقت منظمة العفو الدولية على نحو مباشر اعتقال 76 شخصاً فيما يتعلق بالاحتجاجات، بين 20 و 29 سبتمبر/أيلول 2019 في ست مدن. كما وثق محامون حقوقيون يعملون مع منظمات، من بينها "المركز المصري لحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، و"المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، ما لا يقل عن اعتقال 2,300 شخص حتى الآن. ووفقاً لما ذكره محامون، أُفرج عن عشرات المعتقلين دون استجوابهم، بينما لا يزال العديد الآخرون يمثل أمام النيابة. وطالت حملة الاعتقالات صحفيين ومحامين حقوقين ونشطاء ومحتجين وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي محاولة لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. كما أضافت الحكومة موقع قناتي هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) والرقة إلى قائمة 513 موقعاً إلكترونياً حُرِبوا بالفعل في مصر، وعطلت تطبيقات المراسلة عبر الإنترنت، من أجل عرقلة تنظيم المزيد من الاحتجاجات.

وماهينور المصري هي محامية حقوقية بارزة في الإسكندرية، حيث تلعب دوراً مهماً في الدفاع عن حقوق العمال والمرأة واللاجئين. وفازت بجائزة لودفيج تاريو لحقوق الإنسان التي تُمنح كل عام لمحامٍ يعمل في مضمون الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك أثناء وجودها قيد الاحتجاز في 2014 لممارستها حقها في حرية التجمع.

وكان قد حُكم على ماهينور في فبراير/شباط 2015 بالسجن لمدة عامين، ثم حُفِّف الحكم بعد استئنافه في 11 مايو/أيار 2015 إلى السجن لمدة عام وثلاثة أشهر؛ حيث أدينـت بـ"النـاظـهـر دون تصـرـيـح"، وـ"إـتـالـفـ مـمـتـلـكـاتـ الشـرـطـةـ"، وـ"الـاعـتـدـاءـ عـلـىـ قـوـاتـ الـأـمـنـ"، وـ"تـهـدـيـدـ الـأـمـنـ الـعـامـ"؛ وقد وُجهـتـ لهاـ تـكـالـيفـ الـتـهـمـ لـمـاـ مـاـشـرـكـتـهاـ فـيـ اـحـتـاجـاجـ أـمـامـ قـسـمـ شـرـطـةـ الرـمـلـ،ـ فـيـ 29ـ مـارـسـ/ـآـذـارـ 2013ـ،ـ تـضـامـنـاـ مـعـ مـحـامـينـ اـعـتـقـلـوـاـ وـاسـتـجـوـبـوـاـ دـاـخـلـ قـسـمـ شـرـطـةـ،ـ وـاتـهـمـوـاـ ضـبـاطـ شـرـطـةـ بـالـاعـتـدـاءـ عـلـىـ هـمـ لـفـظـيـاـ وـبـدـنـيـاـ.ـ وـفـيـ 13ـ آـغـسـطـسـ/ـآـبـ 2016ـ،ـ أـفـرـجـ عـنـ مـاهـينـورـ مـصـرـيـ مـنـ السـجـنـ بـعـدـمـ قـضـتـ الـحـكـمـ بـسـجـنـهـ لـمـدـعـةـ عـامـ وـثـلـاثـةـ أـشـهـرـ.

وفي 14 يونيو/حزيران 2016، شاركت ماهينور، ومعتصم محدث، والنشطاء: أسماء نعيم، ووليد العمري، وزياد أبو الفضل، في مظاهرة بالإسكندرية للاحتجاج على قرار الحكومة بالتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للملكة العربية السعودية. و في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أمرت محكمة جنح المنته في الإسكندرية باحتجاز ماهينور المصري، ومعتصم محدث، إلى حين صدور حكم في ديسمبر/كانون الأول 2017. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2017، حكمت المحكمة ذاتها عليهما بالسجن لمدة عامين بتهمتي "المشاركة في مظاهرة غير مصرح بها"، و"استعراض القوة"؛ وحكمت غيابياً على النشطاء الثلاثة الآخرين بالسجن لمدة ثلاثة أعوام؛ ولكن محكمة جنح مستأنف المنته برأت ماهينور ومعتصم من التهم الموجهة إليهما، في 13 يناير/كانون الثاني 2018.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: ماهينور المصري (صيغ المؤنث)